كلمة رئيس مجلس الإدارة

إن من دواعي السرور والغبطة أن تنشر الهيئة العامة لصندوق التقاعد التقرير السنوي والذي يتضمن الأنشطة والإحصاءات والبيانات المالية عن السنة المالية 2003، حيث يبين الجهود التي توالي الهيئة بذلها لخدمة المؤمن عليهم من الخاضعين لقانوني التقاعد المدني والعسكري.

لقد كان عام 2003 عاما مشهودا في مسيرة الهيئة التي بدأت قبل 29 عاما، فلقد تميز بإحداث تجديد في بنية الهيئة وهيكلها الإداري وسياستها الاستثمارية وأنظمة المعلومات بها، وهو تجديد اقتضته، من جهة، طبيعة الأمور وسنة التطور وللتعامل مع تزايد أعداد المؤمن عليهم.. متقاعدين وأصحاب معاشات ومشتركين ما يزالون في الخدمة، ومن جهة أخرى تقلبات أسواق المال والاستثمار حول العالم وتغير أنماط التعامل فيها، والحاجة لمواكبة التطور المتلاحق في أنظمة تقنية المعلومات، كما أملاه حرص الهيئة على الوفاء بالتزاماتها تجاه أولئك الخاضعين لاسيما مع تزايد الوعي التأميني لدى المشتركين بما تمثله المعاشات والمكافآت من أمان وحماية لهم ولأسرهم في المستقبل، ومع الرغبة الشديدة من الخاضعين في الاستفادة من المزايا التقاعدية وبالخصوص القروض واستبدال المعاش التي تمكنهم من تلبية وإشباع حاجاتهم وتطلعاتهم. وقد تمثل هذا التجديد في الآتي:

1- إعادة التنظيم الإداري للهيئة لتضم ثماني إدارات بدلا من خمس، وصدر بموجب هذا التنظيم المرسوم الملكي رقم (1) لسنة 2003 بتاريخ 7 يناير 2003.

2- تعيين مدير عام مساعد للشئون المالية والإدارية، ومدير عام لشئون التقاعد، وصدر بموجب هذا التعيين المرسوم الملكي رقم (2) لسنة 2003 بتاريخ 7 يناير 2003.

3- تعيين مديرين ومديرين بالوكالة للإدارات، وذلك بموجب قرار صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر رقم (1) لسنة 2003 الصادر بتاريخ 7 يناير 2003. كما جرى تبعاً لذلك التسكين في وظائف رؤساء الأقسام.

4- التعاقد مع شركة استشارية متخصصة لإعداد استراتيجية للاستثمار ودليل للعمليات يوضح الإجراءات والصلاحيات لكافة الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها إدارة الاستثمار بالهيئة، وتهدف الاستراتيجية إلى التعامل مع الأدوات الاستثمارية والمؤسسات المالية ذات السمعة والسجل التشغيلي المتين في نشاطها الاستثماري، بغرض تنويع توظيف أصول الهيئة المالية في مختلف القنوات الاستثمارية داخل مملكة البحرين وخارجها، وزيادة العوائد المالية المتحققة من تلك الاستثمارات وتمكين الهيئة بالتالي من تعظيم احتياطياتها وامتصاص آثار الاستثمارات السلبية. هذا مع التأكيد على حرص الهيئة على تغليب الاستثمارات داخل المملكة نظرا لما تحققه من عوائد مجزية ودعم وإسناد للاقتصاد الوطني.

5- إعادة هندسة نظم المعلومات الإدارية والآلية للهيئة، إيماناً بالدور الفاعل والمؤثر لأنظمة المعلومات الإدارية في تحسين الخدمات، ونظرا لما يساعد ذلك على اقتناء نظم المعلومات

المتطورة وبناء قاعدة المعرفة واستخدام أدوات الاستدلال الإلكترونية للتعامل مع المستخدم والمستفيد. وفي هذا الشأن تم التعاقد مع شركة ذات خبرة واسعة في هندسة النظم على إثر استقطاب عدة عروض في هذا الجانب، حيث باشرت عملها منتصف شهر سبتمبر 2003.

هذا ويطيب لنا التنويه إلى مباشرة الهيئة صرف العلاوة الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بالترافق مع صرف معاشاتهم التقاعدية اعتبارا من شهر يناير 2003 وذلك تنفيذا للقرارات الصادرة عن صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر بإضافة العلاوة الاجتماعية إلى المعاشات التقاعدية.

كما لا تفوتنا الإشارة إلى التعاون الذي أبدته الهيئة مع لجنة التحقيق البرلمانية بخصوص بحث الأوضاع المالية للهيئة بكل شفافية وإفصاح، حيث تم في هذا الشأن توفير وتقديم كل ما طلبته اللجنة من تقارير وقوانين ولوائح وأدلة وقرارات وملفات ومضابط اجتماعات ودفاتر مالية ومحافظ استثمارية وبيانات محاسبية ومستندات وإحصائيات ومؤشرات وميزانيات ودراسات اكتوارية ونحوها، كما تم عقد عدد من الاجتماعات مع اللجنة في مبنى الهيئة وفي مجلس النواب، تأكيدا من الهيئة على الرغبة الصادقة في التعاون مع مجلس النواب.

هذا ويحفل تقرير الهيئة عن السنة المالية 2003 بالبيانات المفصلة عن الخدمات التقاعدية والأعمال الإدارية والعمليات المالية والاستثمارية، معززة بالجداول والإحصاءات، متطلعين أن يكون هذا التقرير محل عناية واهتمام من قبل المؤمن عليهم والدارسين والباحثين ومرجعا للمشتغلين بالبحوث الاجتماعية والاقتصادية.

وختاماً يسرني أن أعرب عن خالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة الدفاع، على ما يحيطون به الهيئة من رعاية ودعم، سائلاً المولى الكريم أن يحفظهم ويرعاهم ويجعلهم سنداً وذخراً لمملكة البحرين وشعبها الوفي، كما أدعوه تعالى أن يتقبل عملنا ويهدينا سبلنا ويسدد خطواتنا، إنه سميع مجيب.

والشكر موصول إلى الإخوة أعضاء مجلس إدارة الهيئة على مساهمتهم الفعالة في إثراء عمل المجلس، ولجميع المسئولين عن الهيئة على جهودهم وعملهم الدؤوب في النهوض بالهيئة لخدمة المتقاعدين والمؤمن عليهم.

عبدالله بن حسن سيف
وزير المالية والإقتصاد الوطني
رئيس مجلس الإدارة